" الحديث الموضوع.. شرُّه وخطورته،
وسُبل الوقاية منه"

✍إعداد الطالبة

رويــده محمد غصاب العنزي

قسم الحديث وعلومه ـ كلية التربية والآداب

جامعة تبوك ـ المملكة العربية السعودية

Roydah3900@gmail.com

"الحديث الموضوع.. شرُّه وخطورته، وسُبل الوقاية منه"

رويده محمد غصاب العنزي
قسم الحديث وعلومه – كلية التربية والآداب – جامعة تبوك – السعودية
البريد الالكتروني: Roydah3900@gmail.com

الملخص:
فيتحدث هذا البحث عن: "الحديث الموضوع شره وخطورته، وسُبل الوقاية منه"، وتكمن أهمية هذا الموضوع في بيان الضوابط العامة لمعرفة الحديث الموضوع؛ حتى يمكننا الحذر منه، والوقاية من شره وخطره، إبراز جهود علماء الحديث في نقد الأحاديث، وبيان عللها، وبيان الأسس والضوابط التي ساروا عليها في نقد الأحاديث؛ لمعرفة الصحيح من السقيم، والصالح من الطالح. ومن أبرز الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع: أنه– وللأسف الشديد– لا يزال للأحاديث الموضوعة والواهية مكانٌ بارزٌ، واستعمالٌ جليٌّ في بعض الخُطب والمواعظ والإرشادات، والمؤلفات، وأن هناك شريحةً كبيرةً من الناس في المجتمع المسلم يتلقون تلك الأحاديث الموضوعة والواهية دون تريثٍ أو تروي أو تثبت، فعمتْ بذلك البلوى؛ حيث إن هذا يُعد بلاءً عظيمًا، وخطرًا كبيرًا، يعمل على هدم أحد الجوانب الرئيسة في ديننا الحنيف؛ حيث إن هؤلاء الوضَّاعين– وكل من يتبعهم– يتخذون من هذه الأقاويل والموضوعات الواهيات زروًا إلى المصطفى– ﷺ–، ورغبةً للنيل من الشريعة الغراء، ووسيلة للاستخفاف من شرائع الإسلام. وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي. وجاءت خطة البحث كالتالي: مقدمة، وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، وخطة البحث. ثم أربعة مباحث، تحدثتُ في المبحث الأول عن: تعريف الحديث الموضوع، وتحدثتُ في المبحث الثاني عن: رواية الحديث الموضوع، وحكم العمل به، وتحدثتُ في المبحث الثالث عن: أسباب الوضع في الحديث، وموقف العلماء من ذلك، وتحدثتُ في المبحث الرابع عن: ضوابط عامة لمعرفة الحديث الموضوع. وقد توصل البحث إلى عدة نتائج، كان من أبرزها: أن الشيعة كان لهم النصيب الأكبر في وضع الحديث؛ حيث إنهم بالغوا في وضع الأحاديث، خاصةً فيما يؤيد بدعتهم، ولذا فقد حذَّر منهم العلماء والأئمة. وأنَّ المحدِّثين الجهابذة قاموا من أول يومٍ نبتت فيه الأهواء، وشاعت فيه النقولات، بواجبهم العلمي والديني في كشف الأباطيل

والموضوعات، وتعرية المبطلين والوضَّاعين، وهتك أستارهم، وتبين عوراتهم، وميزوا للناس الصحيح من الموضوع. وقد أوصى البحث بعقد دوراتٍ تدريبية لخطباء المساجد، والأئمة، والوعاظ؛ بهدف تدريبهم على كيفية التعامل مع الأحاديث الموضوعة، والروايات الإسرائيلية، وتجنب الاستشهاد بها في خطبهم ودروسهم.

الكلمات المفتاحية: الموضوع- الوضع في الحديث- الرافضة- المعتزلة- الخوارج- الصوفية.

"The fabricated hadith ... its evil and its danger, and ways to prevent it"

Ruwaida Muhammad Ghabab Al-Anzi

Department of Hadith and its Sciences - University of Tabuk - Saudi Arabia

e-mail: Roydah3900@gmail.com

abstract

This paper talks about: "The fabricated hadith is evil and dangerous, and ways to prevent it." The importance of this topic lies in explaining the general guidelines for knowing the subject hadith; So that we can guard against it and prevent its evil and danger, highlighting the efforts of hadith scholars in criticizing hadiths, explaining their causes, and explaining the foundations and controls they followed in the criticism of hadiths. To learn the right from the sick, and the righteous from the bad. Among the most prominent reasons that prompted me to choose this topic: that - unfortunately - the fabricated and false hadiths still have a prominent place, and their use is evident in some sermons, sermons, instructions, and literature, and that there is a large segment of people in the Muslim community who receive these fabricated hadiths without delay or narration Or prove, so she was overwhelmed by calamity; As this is a great affliction, and a great danger, It works to destroy one of the main aspects of our true religion; Whereas, these moderates - and everyone who follows them - use these gossip and misunderstood subjects as a resource for the Chosen One - may God bless him and grant him peace - and a desire to undermine the glorious Sharia, and a means to underestimate the laws of Islam. And has relied in this research on the descriptive analytical method. The research plan came as follows: An introduction, which includes: the importance of the topic, the reasons for choosing it, the research

methodology, and the research plan. Then there are four sections. In the first topic I talked about: Defining the fabricated hadith. In the second topic I talked about: Narrating the fabricated hadith and the ruling on it. In the third topic I talked about: The reasons for the situation in the hadith, and the position. Topic. The research reached several results, the most prominent of which were: that the Shiites had the largest share in the development of the hadith Since they exaggerated the status of hadiths, especially in support of their heresy, and that is why scholars and imams warned of them. And that the talented hadiths, from the first day on which the passions sprang up and the traditions spread, their scientific and religious duty to uncover falsehood and issues, expose the idle and the lowly, violate their cover, reveal their shame, and distinguish the right people from the subject. The research recommended holding training courses for mosque preachers, imams, and preachers. With the aim of training them on how to deal with fabricated hadiths and Israeli narratives, and to avoid citing them in their sermons and lessons.

keywords: Subject - status in hadith - the Rafidah - Mu'tazila - Kharijites - Sufism.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، سيدنا محمدٍ، خاتم النبيين، وإمام المرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن اتبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد...

فإن علم الحديث النبوي يُعد من أجَل العلوم وأشرفها، وذلك لتعلقه بالمصدر الثاني من مصادر الشريعة الغراء- بعد القرآن الكريم-؛ حيث إن بيان الشريعة كلها من عند رسول الله- ﷺ- وحده، لا من عند غيره، قال تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الذكر لتُبين للناس ما نُزِّل إليهم ولعلهم يتفكرون﴾(١). وقال تعالى: ﴿وما أنزلنا عليك الكتاب إلا لتُبين لهم الذي اختلفوا فيه﴾(٢). كما أن تيسير الدين مهمته- ﷺ-، قال تعالى: ﴿فإنما يسرناه بلسانك لِتبشر به المتقين وتُنذر به قومًا لُدًّا﴾(٣).

ونظرًا لأن البيان والتيسر من مهامه- ﷺ-؛ فإن أفضل الطرق وأقصرها وأسرعها إلى مرضاة الله تعالى، هو اتباع ما جاء وثبت في السنة المطهرة، وهذا لا يتأتى إلا بتمييز ما قاله- ﷺ- من ما لم يقله، أو من ما نُسب إليه عن طريق الخطأ، وتمييز هذا له دربٌ طويل، لا يسلكه إلا رجالٌ صدقوا ما عاهدوا الله تعالى عليه، رجالٌ بذلوا الغالي والنفيس في الذَّب عن رسول الله- ﷺ-، وعن أقواله وأفعاله وتقريراته؛ حيث إن المبتدعين وأهل الأهواء والضلالة عندما أيقنوا أن القرآن الكريم أبيًّا وعصيًّا على التحريف والطعن؛ لحفظ الله تعالى له- مصداقًا لقوله تعالى: ﴿إنَّا نحن نزلنا الذكر وإنَّا له لحافظون﴾(٤).-؛ عمدوا إلى السنة المطهرة؛ فوضعوا ما استطاعوا من الأحاديث الواهية والموضوعة؛ ليُغيروا بها عقائد المسلمين وعباداتهم وسلوكهم؛ لكنَّ الله- تبارك

(١) سورة النحل، الآية رقم: (٤٤).
(٢) سورة النحل، الآية رقم: (٦٤).
(٣) سورة مريم، الآية رقم: (٩٧).
(٤) سورة الحجر، الآية رقم: (٩).

وتعالى- هيَّأ لهؤلاء الأشقياء الفاسقين مَن وقف لهم بالمرصاد، وجعل كيدهم في نحورهم، ويؤيد هذا ما جاء عن عبد الله بن المبارك- رحمه الله- أنه سُئل في شأن التخوف على السنة المطهرة من كيد هؤلاء الوضَّاعين الكذَّابين، فقيل له: الأحاديث الموضوعة؟ فأجاب بقوله: "تعيش لها الجهابذة"(١).

وإني استخرتُ الله تعالى، ثم عقدتُ العزم بأن أشاركَ- ولو بقدرٍ ضئيلٍ- في الذَّب عن السنة النبوية المطهرة من كيد الأشقياء الوضَّاعين للأحاديث؛ لخدمة أهوائهم الضالة المضِلَّة، ومن هنا جاءت فكرة هذا الموضوع، والذي جاء تحت عنوان: "الحديث الموضوع شرُّه وخطورته، وسُبل الوقاية منه".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

١- أهمية علم الحديث في كونه يحفظ الشريعة الغراء من التزييف، أو التحريف، أو التبديل؛ حيث هيأ الله تعالى مَن يعتني بنصوص الحديث الشريف، وطرق روايته، والاستدلال به؛ لبيان الصحيح من الضعيف أو الموضوع، وحتى لا يختلط كلام النبي- ﷺ- بكلام غيره من الناس.
٢- إبراز جهود علماء الحديث في نقد الأحاديث، وبيان عللها، وبيان الأسس والضوابط التي ساروا عليها في نقد الأحاديث؛ لمعرفة الصحيح من السقيم، والصالح من الطالح.
٣- بيان الضوابط العامة لمعرفة الحديث الموضوع؛ حتى يمكننا الحذر منه، والوقاية من شره وخطره.
٤- الطمع في مرضاة الله تعالى، والذَّب عن السنة المطهرة؛ حُبًّا في صاحبها- ﷺ-، وحرصًا على سلامة الدين الإسلامي الحنيف من كل زيفٍ، أو تحريف.

(١) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م)، (١/ ٢٩١).

أسباب اختيار الموضوع:

لعل من أبرز الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع ما يلي:

١- أنه- وللأسف الشديد- لا يزال للأحاديث الموضوعة والواهية مكانٌ بارزٌ، واستعمالٌ جليٌّ في بعض الخُطب والمواعظ والإرشادات، والمؤلفات، خاصةً بعد الطفرة التكنولوجية في الآونة الأخيرة، وتطور وسائل التواصل الاجتماعي التي جعلت العالم كله كالقرية الصغيرة في ظل ما يُسمى بالعولمة، مما جعل كل من هبَّ ودبَّ يتحدث فيما ليس له بعلم، ويفتري بكلام على رسول الله- ﷺ- ما أنزل اللهُ به من سلطان، في الفضائيات، والصحف، والمواقع الإلكترونية المختلفة، والأغرب من هذا أن هناك شريحةً كبيرةً من الناس في المجتمع المسلم يتلقون تلك الأحاديث الموضوعة والواهية دون تريثٍ أو تروي أو تثبت، فعمتْ بذلك البلوى؛ حيث إن هذا يُعد بلاءً عظيمًا، وخطرًا كبيرًا، يعمل على هدم أحد الجوانب الرئيسة في ديننا الحنيف؛ حيث إن هؤلاء الوضَّاعين- وكل من يتبعهم- يتخذون من هذه الأقاويل والموضوعات الواهيات زروًا إلى المصطفى- ﷺ-، ورغبةً للنيل من الشريعة الغراء، ووسيلة للاستخفاف من شرائع الإسلام، التي مصدرها: الكتاب العزيز، والسنة المطهرة الصحيحة.

٢- إفادة نفسي من هذا البحث، وعساي- بمشيئة الله تعالى- إفادة غيري ممن لم تُمكنه ظروفه من الخوض في مثل هذه الموضوعات المهمة.

٣- إثراء المكتبة الإسلامية ببحثٍ- ولو صغير- في علم الحديث عامةً، وفي الأحاديث الموضوعة، وبيان خطورتها، وسُبل الوقاية منها بشكلٍ خاص.

الدراسات السابقة:

إنه بعد البحث والاطلاع؛ وجدت أن هناك بعض الرسائل والأبحاث التي لها علاقة بموضوع الدراسة من بعيدٍ أو قريبٍ، وبيان ذلك فيما يلي:

١- "الأحاديث الموضوعة التي تنافي العبادة. جمعًا ودراسة". رسالة ماجستير في الحديث وعلومه، إعداد: أسامة بن عطايا بن عثمان، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، (١٤٢٨هـ).

٢- "أحاديث منتشرة لم تثبت في العقيدة والعبادات". بحث صغير، إعداد: أحمد بن عبد الله السلمي، نشره: مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهو بحث صغير جمع فيه صاحبه الأحاديث في الأبواب المذكورة مع التعليق المختصر عليها.

٣- "أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مباحث النبوات. جمعًا ودراسة". رسالة ماجستير في علوم القرآن والتربية الإسلامية، إعداد: محمد ناجي مخلف الدليمي، كلية التربية، جامعة الأنبار، العراق، (١٤٣٦هـ).

وتكمن العلاقة بين هذه الدراسات السابقة وموضوع البحث، في أنها تحدثت عن تعريف الحديث الموضوع فقط؛ لكن يتميز بحثي باختصاصه بدراسة الحديث الموضوع وشرِّه وخطورته، وسُبل الوقاية منه.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث إنه يُعد أفضل المناهج في مثل هذه الأبحاث والدراسات؛ لكونه يقوم بدراسة الظاهرة- الحديث الموضوع- كما هي، مع رصدها كما بالواقع، بالإضافة إلى التعرف على كافة أسباب انتشار الأحاديث الموضوعة، والعوامل المساهمة لانتشار تلك الأحاديث الواهية؛ بهدف الوصول لنتائج تعالج هذه الظاهرة، وتقِي المسلمين من شرها الداهم، والعياذ بالله تعالى.

وقد راعيت في ذلك ما يلي:

١- عزو الآيات القرآنية إلى سورها، وذلك بذكر اسم السورة، ورقم الآية.

٢- تخريج الأحاديث النبوية، والآثار من مصادرها الأصيلة، وذلك بدءًا بالصحيحين، فإن كان الحديث في الصحيحين- أو في أحدهما-؛ اكتفيتُ بالعزو إليهما، وإن كان في غيرهما؛ فأبدأ بالسنن الأربعة- سنن أبي داود، سنن الترمذي، سنن النسائي، وسنن ابن ماجه-، ولا أخرج عنهما إلا لحاجة.

٣- توثيق النصوص، والاقتباسات المنقولة، من مصادرها الأصيلة.

٤- ذكر اسم المصدر- أو المرجع- في الهامش، مع ذكر بيانات المصدر- أو المرجع- لأول مرة يُذكر فيها المصدر- أو المرجع-، ثم الاكتفاء باسم المصدر- أو المرجع- مع ذكر رقم الجزء والصفحة .

خطة البحث:

جاءت خطة البحث على النحو التالي:

مقدمة، وفيها: أهمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع، منهج البحث، وخطة البحث.

ثم أربعة مباحث، وخاتمة، وتوصيات، وفهارس:

المبحث الأول: تعريف الحديث الموضوع. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الموضوع لغةً.

المطلب الثاني: تعريف الموضوع اصطلاحًا.

المبحث الثاني: رواية الحديث الموضوع، وحكم العمل به. فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حكم الوضع في الحديث.

المطلب الثاني: هل تُقبل رواية الواضع أو الكاذب بعد توبته؟

المطلب الثالث: حكم رواية الحديث الموضوع، وحكم العمل به.

المبحث الثالث: أسباب الوضع في الحديث، وموقف العلماء من ذلك. فيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بداية ظهور الكذب والوضع في الحديث.

المطلب الثاني: أسباب وضع الحديث.

المطلب الثالث: موقف العلماء والمحدِّثين من الحديث الموضوع.

المبحث الرابع: ضوابط عامة لمعرفة الحديث الموضوع.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

التوصيات.

الفهارس: وتشمل:

- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

المبحث الأول

تعريف الحديث الموضوعي

المطلب الأول: تعريف الموضوع لغة:

الوضع في اللغة:

يُستعمل الوضع في اللغة لمعانٍ عديدة، منها:

الحطُّ، يقال: وضعه يضعه وضعًا، بمعنى: حطَّه، ووضع عنه: حطَّ من قدره، ووضع عن غريمه: أنقص مما عليه شيئًا، ووضعتْ المرأة حملها: إذا ولدت، ووضع في تجارته: إذا خسر فيها. ومنها: الإسقاط، يقال: وضع عُنقه: أي أسقطها، ووضع عنه الجناية: إذا أسقطها [(١)]. ومنها: الاختلاق، يقال: وضع الشيء وضعًا: إذا اختلقه[(٢)]. ومنها: الإلصاق، يقال: وضع فلانٌ على فلانٍ كذا: إذا ألصقه به[(٣)].

والموضوع: اسم مفعول من وضع، ومنه: الحديث الموضوع، فيكون معناه: الحديث المنحطُّ، أو المسقط، أو المختلق، أو الملصق.

---

(١) ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، (ص ص ٧١-٧٢)؛ ومعجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، (١١٧/٦)، وتهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (٢٠٠١م)، (٧٤/٣).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، (٢/ ٢١٢).

(٣) ينظر: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، أبو الحسن علي بن محمد بن عرّق الكناني، تحقيق: عبد الله الوهاب بن عبد اللطيف، وعبد الله محمد صديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، (١/ ٥).

المطلب الثاني: تعريف الموضوع اصطلاحًا:

هو: الكذب المختلق المصنوع، المنسوب إلى النبي- ﷺ- زورًا وبهتانًا[(١)].

وبناءً على ما سبق؛ فإنه يمكننا تعريف الحديث الموضوع بأنه: الحديث الذي لم يصدر عن النبي- ﷺ- قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، وأُضيف إليه خطأً، أو عمدًا، أو جهلًا، أو كيدًا[(٢)].

وجديرٌ بالذكر أنَّ المحدِّثين إذا أطلقوا الموضوع؛ فإنهم لا يريدون به إلا ما اختُلق ونُسب إلى النبي- ﷺ-، والمنسوب إلى غيره كذبًا يقولون فيه: هذا موضوعٌ على فلانٍ، ومن ثم فإن أكثرهم لا يُعرِّفون الموضوع إلا بالمكذوب على رسول الله- ﷺ- فحسب[(٣)].

وتشير المصادر إلى أن اللفظ المزعوم للحديث الموضوع، كثيرًا ما يكون من أقوال الحكماء، أو الأمثال، أو من آثار الصحابة؛ حيث ينسبه الواضع الكذوب إلى رسول الله- ﷺ-، وقد يكون من نسج خياله وإنشائه[(٤)].

وقد استخدم العلماء في تعريفهم بالحديث الموضوع ألفاظًا متعددة؛ لتنبيه المسلمين، وتحذيرهم منه؛ فنجدهم يقولون- مثلًا-: (حديث موضوع، باطل، كذب، لا أصل

(١) ينظر: التقييد والإيضاح، عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ، (٤/ ٨٦).

(٢) ينظر: تدريب الراوي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، (٢٣٤/١)؛ وينظر أيضًا: تنزيه الشريعة، للكناني، (٥/١).

(٣) ينظر: ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث، محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، (ص ص ٤١٨- ٤١٩).

(٤) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، طبع دار الفكر المعاصر/ بيروت، ودار الفكر/ دمشق، ط٣، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، (ص٣٠١).

له، لا أصل له بهذا اللفظ، ليس له أصل، لا يصح، لا يثبت، لم يصح في هذا الباب شيءٌ).

❁❁❁❁❁

المبحث الثاني

رواية الحديث الموضوع وحكم العمل به

المطلب الأول: حكم الوضع في الحديث:

يقول النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم، عند شرحه لحديث: "مَن كذب عليّ مُتعمدًا؛ فليتبوأ مَقعده من النار"(١)، يقول النووي: "الكذب عند المتكلمين من أصحابنا: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو، عمدًا كان أو سهوًا، هذا مذهب أهل السنة، وقالت المعتزلة: شرطه العمدية، ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا، فإنه قيده- عليه الصلاة والسلام- بالعمد؛ لكونه قد يكون عمدًا، وقد يكون سهوًا، مع أن الإجماع والنصوص المشهورة بالكتاب والسنة متوافقة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسي والغالط، فلو أطلق- عليه الصلاة والسلام- الكذب؛ لَتُوهِمَ أنه يأثم الناسي أيضًا؛ فَقَيَّدَهُ، أما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد، والله أعلم". ثم قال: "والكذب على رسول الله- ﷺ- عظيم المفسدة، فإنه يصير شرعًا مُستمرًا إلى يوم القيامة، بخلاف الكذب على غيره، وبخلاف الكذب في الشهادة، فإن مفسدتها قاصرة، وليست عامة"(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: الجنائز، باب: ما يُكره من النياحة على الميت، حديث رقم: (١٢٤٢)، من حديث المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه).

(٢) شرح صحيح مسلم، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية، القاهرة، ط١، (١٣٤٧هـ)، (١/٧٠).

وقد فرَّق رسول الله- ﷺ- بين الكذب عليه، والكذب على غيره؛ حيث قال: "إن كذبًا عليَّ ليس ككذبٍ على أحدٍ" (١).

ولقد اتفق العلماء على أن وضع الحديث حرامٌ، وأنه يُعد معصيةً من أكبر المعاصي والآثام، وفي هذا المعنى يقول السيوطي: "لا أعلم شيئًا من الكبائر قال أحدٌ من أهل السنة بتكفير مرتكبيه إلا الكذب على رسول الله- ﷺ-، فإن الشيخ أبا محمد الجويني من أصحابنا- وهو والد إمام الحرمين- قال: "إن من تعمد الكذب على النبي- ﷺ-؛ يُكفر كفرًا يُخرجه من الملة"، وتبعه على ذلك طائفةٌ، منهم: الإمام ناصر الدين بن المنير، من أئمة المالكية، وهذا يدل على أن أكبر الكبائر يقتضي الكفر عند غير واحدٍ من أهل السنة، والله أعلم"(٢).

المطلب الثاني: هل تُقبل رواية الواضع أو الكاذب بعد توبته؟

إنه من المتفق عليه أن مَن فعل معصية، ثم تاب إلى الله تعالى قبل أن تبلغ روحه الحلقوم؛ قُبلت توبته بفضل الله تعالى، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿ومَن يعمل سوءًا أو يظلم نفسه ثم يستغفر اللهَ يجد اللهَ غفورًا رحيمًا﴾ (٣). وقوله تعالى: ﴿قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة اللهِ إن اللهَ يغفر الذنوبَ جميعًا إنه هو الغفورُ الرحيم﴾(٤).

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب: الجنائز، باب: ما يُكره من النياحة على الميت، حديث رقم: (١٢٤٢)، من حديث المغيرة بن شعبة (رضي الله عنه).
(٢) الأسرار المرفوعة، علي القاري الهروي، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٣٩١هـ)، (ص ص ٣٦- ٣٧)؛ وينظر أيضًا: المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م)، (ص٤).
(٣) سورة النساء، الآية رقم: (١١٠).
(٤) سورة الزمر، الآية رقم: (٥٣).

ولكن على الرغم من ذلك، نجد أن أغلب علماء الحديث رفضوا رواية واضع الحديث بعد توبته، وفي هذا يقول ابن الصلاح: "التائب من الكذب متعمدًا في حديث رسول الله- ﷺ-؛ فإنه لا تُقبل روايته أبدًا، وإن حسنت توبته، على ما ذُكر عن غير واحدٍ من أهل العلم، منهم: أحمد بن حنبل، وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري"(١). ويقول أبو بكر الصيرفي: "كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذبٍ وجدناه عليه؛ لن نعد لقبوله بتوبةٍ تظهر" (٢). ولعل السبب في عدم قبول رواية واضع الحديث بعد توبته، يكمن في الزجر والتغليظ والمبالغة في الاحتياط للحديث النبوي، كما أن الشريعة غلَّظت حرمة أعراض الناس؛ فردَّت شهادة القاذف ولو تاب بعد ذلك، على ما ذهب إليه كثيرٌ من العلماء(٣)؛ لكن النووي اختار القطع بصحة توبته، وقبول روايته كشهادته، وحاله كحال الكافر إذا أسلم(٤).

المطلب الثالث: حكم رواية الحديث الموضوع، وحكم العمل به:

لقد اتفق العلماء والمحدِّثون على أنه تحرم رواية الحديث الموضوع مع العلم بوضعه، سواء كان في الأحكام أو القصص، أو الترغيب والترهيب، ونحوها، إلا مُبيِّنًا وضعه(٥)؛ لما ثبُتَ عن رسول الله- ﷺ- أنه قال: "مَن حدَّث عنِّي بحديثٍ يرى أنه كذب؛ فهو أحد الكذَّابين"(٦).

(١) علوم الحديث، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م)، (ص١١٦).

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي = المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، (٦٩/١).

(٣) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، (ص٨٢).

(٤) ينظر: صحيح مسلم بشرح النووي، (١/ ٧٠).

(٥) قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار النفائس، بيروت، ط٢، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، (ص١٥٥).

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه، في المقدمة، (٩/١)، باب: وجوب الرواية عن الثقات، وترك الكذَّابين، والتحذير من الكذب على الرسول- ﷺ-، حديث رقم: (١).

يقول ابن الصلاح: "اعلم أن الحديث الموضوع شرُّ الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحدٍ عُلِمَ حاله في أي معنى كان، إلا مقرونًا ببيان وضعه، بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يُحتمل صدقها في الباطن؛ حيث جاز روايتها في الترغيب والترهيب"(١).

ونظرًا لذلك فقد تورَّع كثيرٌ من السلف الصالح عن الإكثار من الرواية، وتوقُّوها خوفًا من الوقوع في الكذب، والدخول في حديث الوعيد السالف ذكره.

ولقد اتفق جمهور العلماء على أن العمل بالحديث الموضوع حرامٌ شرعًا؛ لأنه يُعد بمثابة الابتداع في الدين بما ليس منه(٢)، ويؤيد هذا ما جاء عن رسول الله- ﷺ- أنه قال: "مَن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو ردٌّ"(٣).

❁❁❁❁❁

المبحث الثالث

أسباب الوضع في الحديث وموقف العلماء من ذلك

المطلب الأول: بداية ظهور الكذب والوضع في الحديث:

إنه من المتفَق عليه أن الكذب لم يكن من الصحابة- رضوان الله عليهم على عهد رسول الله- ﷺ-، ولم يقع منهم بعده؛ حيث إنهم كانوا محل ثقةٍ فيما بينهم، والخلاف بينهم كان مجرد خلافٍ في وجهة النظر في أمرٍ ديني، وكان كلٌّ منهم يطلب الحق وينشده، وتُعد سنة (٤٠هـ) بمثابة الحدِّ الفاصل بين صفاء السنة، وخلوصها من الكذب والوضع، وبين اتخاذها وسيلةً لخدمة الأغراض السياسية، وخاصةً ما حدث من

(١) علوم الحديث، لابن الصلاح، (ص ص ٩٨- ٩٩).
(٢) ينظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، عبد الله الحسين إبراهيم الجورقاني الهمذاني، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بباريس، فرنسا، ط١، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، (١/ ١٩- ٢٠).
(٣) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب: الصلح، باب: إذا اصطلحوا على صلح جور؛ فالصلح مردود، حديث رقم: (٢٥٥٠)، من حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها).

حروبٍ وقتال بين الخليفة الراشد عليٍّ بن أبي طالب- رضي الله عنه- أثناء فترة خلافته، مع واليه على الشام معاوية بن أبي سفيان، والتي انتهت باستشهاد علي- رضي الله عنه-، وبداية الحكم الأموي للدولة الإسلامية(١).

وقد كان للشيعة النصيب الأكبر في وضع الحديث؛ حيث إنهم بالغوا في وضع الأحاديث، خاصةً فيما يؤيد بدعتهم، ولذا فقد حذَّر منهم العلماء والأئمة، ومن ذلك لما سئل الإمام مالك عن الرافضة؛ قال: "لا تروِ عنهم؛ فإنهم يكذبون"(٢).

وقد ازداد الوضع في الحديث إبَّان القرن الثاني الهجري؛ حيث خلا عصر الصحابة الكرام، وكبار التابعين ممن وُصف بالكذب والوضع، ولعل السبب الرئيس في ذلك يرجع إلى ما وُصف به أولئك من صلابةٍ في الدين، وكثرة الحُفاظ للحديث للحديث ونُقاده من جهةٍ، وأيضًا نتيجة ضعف بواعث الاختلاق للحديث من جهةٍ أخرى.

❁❁❁❁❁

المطلب الثاني: أسباب وضع الحديث:

بدايةً أوضح أن أهل السنة والجماعة قد اهتموا بالحديث النبوي اهتمامًا كبيرًا، أكثر من غيرهم من الفرق المنتسبة للإسلام- مثل: الشيعة الرافضة، المعتزلة، الخوارج، والصوفية؛ حيث ظهر من أهل السنة علماء أجلاء في علم الحديث، في حين لم يظهر- ولم يُعرف- عن الفرق الضالة علماء متخصصين في الحديث النبوي، ولعل سبب ذلك يرجع إلى أن هذه الفرق الضالة لم يلقون للحديث بالًا، ولم يهتموا به؛ بل اهتموا بالأحاديث التي تتناسب مع أهوائهم، فأهل السنة يرون أن السنة النبوية دين، ينبغي

(١) ينظر: السنة ومكانتها في التشريع، مصطفى السباعي، طبع المكتب الإسلامي/ بيروت، ودار الوراق/ الرياض، ط١، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨)، (ص ص٩٢-٩٣).

(٢) منهاج السنة النبوية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، طبعة بولاق، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، طبعة سنة (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، (١/١٣).

أن يُعتنى بها أيما اعتناءٍ، فقد جاء عن ابن سيرين- رحمه الله-: "إن هذا العلم دين؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم"(١).

كما أن أهل السنة يرون أن القرآن الكريم لا يُفهم بعيدًا عن السنة النبوية، وإنما السنة المطهرة تحفظ القرآن الكريم، وبناءً عليه فإن: "القرآن أحوج إلى السنة من السنة إلى القرآن"(٢).

كما أنَّ: "السنة قاضية على القرآن، وليس القرآن بقاضٍ على السنة" (٣).

وعند النظر إلى الفرق الضالة؛ نجدها قد غاب عنها الحديث الصحيح، وانتشر عندها المكذوب والموضوع، وبيان ذلك فيما يلي:

أ- الرافضة:

فالقاعدة عندهم أن من لم يوالِ عليًّا؛ فقد خان وصية رسول الله- ﷺ-، ونازع أئمة الحق؛ فليس أهلا للثقة والاعتماد (٤). ولعل سبب انتشار الأحاديث الموضوعة عند الرافضة استحلالهم للكذب؛ حيث يكاد أن يتفق العلماء والمؤرخون على أن أصل الكذب في الحديث بدأ مِن قِبَل الشيعة الرافضة، فقد انغمسوا في هذه الرذيلة بكل ما أوتوا من قوة؛ فوضعوا أحاديث في فضل علي- رضي الله

(١) مقدمة المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله- ﷺ-، المشهور بصحيح مسلم، ل: مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١/ ١٤).

(٢) شرح مذاهب أهل السنة، عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، أثر رقم: (٤٨)، (ص٤٦)، والأثر عن مكحول رحمه الله.

(٣) أخرجه الدارمي في مسنده، كتاب: المقدمة، باب: السنة قاضية على القرآن، أثر رقم: (٥٨٦)، عن: يحيى بن أبي كثير رحمه الله.

(٤) ينظر: الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي، محمد حسن بخيت، مكتبة آفاق للطباعة والنشر، ط٣، (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، (ص٨٩).

عنه-، وأهل البيت، ووضعوا أحاديث أخرى تحط من شأن بقية الصحابة رضي الله عنهم[١].

فالرافضة وضعوا الأحاديث ليروجوا لمعتقداتهم الفاسدة، يقول صاحب الإبانة: "وأما الرفضة، فأشد الناس اختلافًا وتباينًا وتطاعنًا، فكل واحد منهم يختار مذهبًا لنفسه، يلعن من خالفه عليه، ويُكفر من لم يتبعه، وكلهم يقول: إنه لا صلاة ولا صيام، ولا جهاد ولا جمعة، ولا عيدين، ولا نكاح ولا طلاق، ولا بيع ولا شراء إلا بإمام، وإنه من لا إمام له؛ فلا دين له"[٢].

ب- المعتزلة:

هم يُنكرون العدالة العامة للصحابة، ويسيئون الأدب معهم، ولذا فهم يردُّون أحاديث كثيرٍ منهم، مثل: طلحة، والزبير، وأم المؤمنين عائشة، ومعاوية، وسائر من قاتل عليًّا[٣].

ولعل سبب انتشار الأحاديث الموضوعة عند المعتزلة يكمن في جهلهم الحقيقي بالسنة المطهرة، وعلومها الرفيعة، وتقديمهم للعقل على النقل، وغياب كثيرٍ من الأحاديث الصحيحة نتيجة إسقاطهم عدالة رواتها من الصحابة الكرام، فهم بنوا مذهبهم في إنكار السنة على: التشكيك في عدالة النقلة، لا سيما الصحابة- رضي الله عنهم-، وتقديم الدليل العقلي على النقلي- حسب زعمهم الباطل- عند التعارض[٤].

(١) ينظر: حجة السنة وتاريخها، الحسين شواط، حقوق الطبع محفوظة للجامعة الأمريكية العالمية، ط١، (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م)، (ص٢٦٦).

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، المعروف بابن بطة العُكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجر، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، (٢/٥٥٦).

(٣) ينظر: حجة السنة وتاريخها، الحسين شواط، (ص٢٧١).

(٤) ينظر: منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان بن علي حسن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م، (١/ ١١٠).

ت- الخوارج:

كان أول ظهورهم إبان خلافة علي بن أبي طالب- رضي الله عنه-، عندما خرجوا عليه وانشقوا، وهم قومٌ يجمعهم القول بالتبرىء من عثمان وعلي- رضي الله عنهما-، ويُقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويُكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة: حقًّا واجبًا[(١)].

ولعل منشأ ضلالهم في السنة النبوية، أنهم أسقطوا مرويات مَن حكموا بكفرهم، وهم جمهور الصحابة- رضي الله عنهم-؛ فقدَّموا بذلك مرجعية السنة في معظم مسائل الدين، وهم يمتازون- رغم ضلالهم ومساوئهم- عن غيرهم من الفرِق بأنهم لا يستحلون الكذب؛ بل يُكفِّرون الكاذب، وقد ورد ما يفيد وقوع بعضهم في الكذب؛ فيكون ذلك من عمل آحاد منهم، وليس منهجًا عامًّا لهم [(٢)].

ث- الصوفية:

يتجاهل الصوفية الأحاديث الصحيحة، ويعمدون إلى نشر الأحاديث الضعيفة؛ بل واختلاق الأحاديث الموضوعة، وردُّوا الأحاديث المخالفة لكلام شيوخهم وأقوالهم؛ حيث إن أكثرهم ليس لهم خبرة- ولو يسيرة- بعلوم الحديث، مما نتج عنه أنهم بنوا أصولًا على أحاديث واهية، يقول ابن حجر العسقلاني: "ما زال عوام الصوفية يروون الواهيات" [(٣)].

(١) ينظر: الملل والنحل، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، ط١، (١/ ١١٥).
(٢) ينظر: حجية السنة وتاريخها، الحسين شواط، (ص٢٦٩).
(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، (٥٢٨/٢).

وقال الذهبي في ترجمته لأحد أئمتهم: "قد ألَّف أربعين حديثًا، كل حديث من طريق صوفي معتبر، وجاء في ذلك مناكير لا تنكر للقوم، فإن غالبهم لا اعتناء لهم بالرواية"(١).

وقال القاسمي: "قد أنكر العلماء على أهل التصوف كثيرًا مما ذكروه في كتبهم من الأحاديث التي يعلمون أنها من الموضوعات، ومن تفاسير آيات يعلمون أنها مخالفةٌ مع أنهم قوم أحبوا الأعمال" (٢).

هذا عن الفرق الضالة، ودورها في الأحاديث الموضوعة، أما عن أبرز أسباب انتشار الأحاديث الموضوعة بشكل عام، فلعل ذلك يرجع إلى الأسباب التالية:

١- الخلافات السياسية:

حيث إنه بعد استشهاد الخليفة الراشد عثمان بن عفان- رضي الله عنه-؛ اتَّخذ الوضع في الحديث طابعًا دينيًّا، وكان أول معنى طرَقَه الواضعون من نصيب فضائل الأشخاص، وفي هذا يقول ابن الجوزي: "وقد تعصب قومٌ لا خلاق لهم، يدَّعون التمسك بالسنة؛ فوضعوا لأبي بكر- رضي الله عنه- فضائل، ومنهم من قصد الرافضة بما وضعت لعلي- رضي الله عنه-، وكلا الفريقين على الخطأ، وذانك السيدان غنيَّان بالفضائل الصحيحة عن استعارةٍ وتخرُّص" (٣). وفي فضائل أبي بكر- رضي الله عنه- أكثر الأحاديث الموضوعة شهرةً، مثل حديث: "إن الله يتجلى للناس عامةً، ويتجلى لأبي

(١) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، ١٤١٤هـ، (١٧/ ٣٠٣).

(٢) قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، جمال الدين القاسمي الدمشقي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، تقديم: محمد رشيد رضا، طبعة دار النفائس، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ طبعة، (ص١٧٥).

(٣) الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط٢، (١٣٨٦هـ)، (١/٢٢٥).

بكر خاصةً"[(١)]. وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى أنه قال: صحبتُ عليًّا- رضي الله عنه- في الحضر والسفر، وأكثر ما يُحدثون عنه باطل"[(٢)].

٢- العداء للدين الإسلامي الحنيف:

خاصةً من أهل الزندقة وغيرهم من اليهود والمجوس، والحاقدين على دولة الإسلام واستقرارها؛ لذا فقد تفنَّن هؤلاء جميعًا بألوان الوضع في الحديث، بهدف النيل من الإسلام وأهله؛ فوضعوا ما يتصل بذات الله تعالى، والملائكة، والسماوات والأرض، والنبوة والعقيدة، والعبادة والشرع، والمأكولات والمشروبات، والقبر والحشر، والجنة والنار، ولعل من أبرز ما وضعوه في ذات الله: "ورأيتُ ربِّي يوم النَّفر على جَملٍ أزرق، عليه جُبَّة صوف أمام الناس" [(٣)].

٣- التعصب للجنس والوطن واللغة:

ولعل من أبرز ما وضعوه في ذلك، قول الفرس: "إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية، وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية". فقابلهم العرب بالمثل بقولهم: "إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالفارسية، وإذا رضي أنزل الوحي بالعربية"[(٤)].

---

(١) المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، (ص٢٣٩).

(٢) أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكاديمي- فيصل آباد، باكستان، ط١، دون تاريخ، (ص٤٠).

(٣) ينظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، علي القاري الهروي المكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٥، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، (١٠٢)؛ وينظر أيضًا: كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م)، (١٤٠٩).

(٤) ينظر: الموضوعات، لابن الجوزي، (٦٩/١).

٤- القصص والوعظ للترغيب والترهيب:

حيث تولى مهمة الوعظ والإرشاد رجالٌ، أكثرهم لا يخافون الله تعالى، ولا يخشونه؛ بل ينصب هدفهم في استمالة وجوه الناس إليهم عن طريق إبكائهم في مجالسهم بأحاديث موضوعة، ما أنزل الله بها من سلطان، ويقول ابن الجوزي في تعليل فعلة هؤلاء: "يريدون أحاديث تَنْفُقُ وتُرَقق، والصحاح يقل فيها هذا، ثم إن الحفظ يشقُّ عليهم، ويتفق عدم الدين، ومن يحضرهم جُهَّال"(١).

وحبَّذا قول ابن قتيبة أثناء حديثه عن الوجوه التي دخل منها الفساد على الحديث، إذ يقول في الوجه الثاني: "القصص: فإنهم يُميلون وجه العوام إليهم، ويُشيدون ما عندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث، ومن شأن العوام القعود عند القاصِّ ما كان حديثه عجيبًا خارجًا عن نظر العقول، أو كان رقيقًا يُحزِّن القلب، فإذا ذكر الجنة قال: فيها الحوراء من مسك أو زعفران، وعجيزتها ميل في ميل، ويبوىء الله وليه قصرًا من لؤلؤة بيضاء، فيها سبعون ألف مقصورة، في كل مقصورة سبعون ألف قُبة، فلا يزال هكذا في السبعين ألفًا لا يتحول عنها"(٢).

٥- النزاعات الطائفية والمذهبية:

حيث لجأ الفسقة والجُهال من أتباع الطوائف والمذاهب إلى تأييد مذاهبها وآرائها بأحاديث مكذوبة موضوعة، مثل: "المضمضة والاستنشاق ثلاثًا فريضة للجنب"(٣).

---

(١) ينظر: الموضوعات، لابن الجوزي، (٢٩/١).

(٢) تأويل مختلف الحديث، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، (ص٢٥٥).

(٣) ينظر: الموضوعات، لابن الجوزي، (٨١/٢)؛ وكشف الخفاء ومزيل الإلباس، للعجلوني، (٢٣١٣).

٦- الاحتساب في الوضع للترغيب والترهيب:

حيث كان كثيرٌ من الزُّهاد والعُبَّاد يحتسبون وضعهم للأحاديث في الترغيب والترهيب؛ ظنًّا منهم أنهم يتقربون إلى الله تعالى، وعندما أنكر عليهم أهل العلم ذلك؛ وذَكَّرُوهم بقول النبي- ﷺ-: "مَن كذب عليَّ مُتعمدًا؛ فليتبوأ مقعده من النار"[(١)]؛ ما كان منهم إلا أن قالوا: نحن نكذب له ولا نكذب عليه! وهذا بالطبع من شدة جهلهم بالدين، وغلبة الغفلة عليهم، وضعف العقل لديهم[(٢)].

٧- الطمع في المال والسلطان:

حيث إنه يوجد في كل عصرٍ وزمن فاقدو الذمة، الذين يكون في دينهم رقة وضعف، يحبون الدنيا، ويؤثرونها على الدين، ولعل أفضل سبيل لتحقيق رغباتهم الدنيوية الدنيئة طمعهم في أموال الملوك؛ فيتملقونهم بالباطل، وهم- بلا شك- بلاءٌ جسيم، قلَّ أن يسلم منهم مجتمعٌ من المجتمعات[(٣)].

❁❁❁❁❁

المطلب الثالث: موقف العلماء والمُحدِّثين من الحديث الموضوع:

لقد تفرغ العلماء الربانيون لجمع تلك الأحاديث الموضوعة، وتوسعوا في ذكرها، وضربوا لها الأمثال، يقول ابن الجوزي: "ولما لم يُمكَّن أحدٌ أن يُدخل في القرآن شيئًا ليس منه؛ أخذ أقوام يزيدون في حديث رسول الله- ﷺ-، وينقصون، ويبدلون، ويضعون عليه ما لم يقل؛ فأنشأ الله- عز وجل- علماء يذبُّون عن النقل، ويوضحون الصحيح،

(١) سبق تخريجه ص
(٢) منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، (ص٣٠٤).
(٣) ينظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٤، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، (ص ص ١٢٥-١٢٦).

ويفضحون القبيح، وما يخلي الله- عز وجل- منهم عصرًا من العصور، غير أن هذا النسل قد قلَّ في هذا الزمان؛ فصاروا أعز من عنقاء مغرب"[١].

وجاء في تاريخ دمشق، أن الخليفة العباسي هارون الرشيد "أخذ زنديقًا فأمر بضرب عنقه، فقال له الزنديق: لِمَ تضرب عنقي يا أمير المؤمنين؟ قال: أريح العباد منك. قال: فأين أنت من ألف حديثٍ وضعتُها على رسول الله- ﷺ-، كلها ما فيها حرف نطق به رسول الله- ﷺ-؟!. قال: فأين أنت يا عدو الله، من أبي إسحاق الفزازي، وعبد الله بن المبارك، ينخلانها؛ فيخرجانها حرفًا حرفًا"[٢]. فهؤلاء وأمثالهم هو حراس السنة من البدع والكذب والافتراء على رسول الله- ﷺ-، ويؤيد هذا ما جاء عن سفيان الثوري قوله: "الملائكة حُراس السماء، وأصحاب الحديث حُراس الأرض"[٣].

لقد قام المحدِّثون الجهابذة من أول يومٍ نبتت فيه الأهواء، وشاعت فيه النقولات، بواجبهم العلمي والديني في كشف الأباطيل والموضوعات، وتعرية المبطلين والوضَّاعين، وهتك أستارهم، وتبين عوراتهم، وميزوا للناس الصحيح من الموضوع، والثابت من المدسوس؛ فكانوا- بحقٍّ- حصنًا منيعًا في حفظ السنة المطهرة من أن يتمكن منها المفسدون والوضَّاعون، وغيرهم؛ فنجدهم أسسوا لكشف الوضع ركائز ثابتة من العلم، قائمة على منهج نقدي علمي سديد، يُمَكِّن كل عالم ومتعلم من معرفة الحديث الصحيح من الموضوع، ويُعرِّفه الصادق من الكاذب، والمصيب من المخطىء، وهم بموقفهم هذا قد خدموا السنة المطهرة خدمةً لم يُخدم بها علمٌ من العلوم كافةً[٤].

(١) الموضوعات، لابن الجوزي، (١/ ٣١).
(٢) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م)، (٧/ ١٢٧).
(٣) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، (٧/ ٢٧٤).
(٤) ينظر: لمحات من تاريخ السنة، عبد الفتاح أبو غدة، (ص ص١٣٥-١٣٦).

فهؤلاء العلماء الربَّانيون من المحدِّثين بذلوا ما في وسعهم؛ بل إنهم حققوا أقصى ما في الوسع الإنساني؛ احتياطًا لدينهم، وأرسوا أصح القواعد للإثبات التاريخي، وأعلاها وأرقاها، وقد قلدهم فيها علماء الفنون الأخرى من لغةٍ وأدب، وتاريخ، ونحوها، فابن قتيبة- على سبيل المثال- الذي يُعد من أوائل نُقاد الأدباء، استمد ذلك من معارفه الحديثية، وكذلك فعل ابن خلدون في تمييزه الزائف من أخبار المؤرخين، فمقاييسه التي طبقها هي بعينها الأمثلة التي وضعها الإمام مسلم لمعرفة المنكر من الحديث(١).

ولنا أن نقول- بملء فِينا-: إن موقف العلماء والمحدِّثين من الأحاديث الموضوعة، يُعد بمثابة الموقف الإسلامي السليم والصحيح؛ إذ إنهم لم يقبلوها كلها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لحرَّفوا دين الله؛ حيث إن فيها المكذوب، ولم يتركوها كلها؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لضيعوا دين الله، ولكنهم شمَّروا عن ساعد الجد، وصرفوا في سبيل ذلك كل أوقاتهم، فلقد تتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على عملية النقد، وتمييز الطيب من الخبيث، ودوَّنوا في ذلك المدونات، وأحصوا فيها بالنسبة إلى كل راوٍ: متى وُلد؟، وبأي بلدٍ وُلد؟، وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟، ومتى شرع في الطلب؟، ومتى سمع؟، وكيف سمع؟، ومع من سمع؟، وهل رَحَلَ؟، و؟إلى أين رَحَلَ؟، وذكروا شيوخه الذين يُحدِّث عنهم، وبُلدانهم، ووفياتهم، وفصَّلوا القول في أحوال الشخص الواحد تفصيلًا يدل على التتبع الدقيق لجميع حوادث حياته؛ حيث إنهم قد يقبلون رواية شخصٍ في أول حياته، ويردُّونها في آخرها؛ لأنه اختلط، أو يقبلون رواية رجلٍ عندما يروي عن أبناء بلده؛ لأنه يعرفهم، ويردُّون روايته عندما يروي عن الآخرين؛ لأن معرفته بهم قليلة(٢).

جاء في الجرح والتعديل: "وجب الفحص عن الناقلة، والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة، والتثبت في الرواية مما يقتضيه حُكم العدالة في نقل الحديث، وروايته بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم، أهل ورع وتقوى، وحفظ

(١) ينظر: مجلة الأزهر، المجلد (٣٨)، سنة (١٣٨٦هـ)، (ص ٤٥٤).
(٢) ينظر: الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كنيته، محمد لطفي الصباغ، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ط٧، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م)، (ص٢٧٢).

للحديث، وإتقان وتثبت، وأن يكونوا أهل تميز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه"[١].

ويؤيد هذا ما جاء في الكفاية للبغدادي: "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينقد الدراهم فيها الزيف والبهرج، وكذلك الحديث"[٢].

فعمل هؤلاء العلماء على تأليف العلوم والفنون؛ لصيانة السنة النبوية، والتي تكمن في: (الإسناد، تاريخ الرواة ووفاتهم، نقد الرواة وبيان حالهم من تزكية أو جرح، سَبْرُ متن الحديث ومعناه، علم الجرح والتعديل، علم عِلل الحديث، علم مصطلح الحديث، وتأليف الكتب في الموضوعات والضعفاء والمجروحين والوضَّاعين) [٣].

فعملوا على جمع الأحاديث الثابتة، والمدونة في صدور الرجال المنتشرين في الأمصار، والمسطرة في بطون الكتب، وبذلوا في سبيل تحقيق ذلك الغالي والنفيس، فدونوا الحديث على الهيئة التي وجدوه عليها، ثم بحثوا عن أحوال الرواة؛ فأسقطوا ما يعرفون أنه موضوع، فقد كانوا- كما قال أبو داود- يجتهدون غاية الاجتهاد، فلا يتمكنون من الحديث المتصل إلا من دون ألف حديث[٤]. وما أدلُّ على ذلك مما جاء عن سعيد بن المسيب- رحمه الله- أنه قال: "إن كنتُ لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد" [٥].

(١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، (١/٥).
(٢) الكفاية، الخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ((دكن) الهند، ط١، (١٣٥٧هـ)، (ص٥٦٠).
(٣) ينظر في بيان ذلك بالتفصيل، كتاب: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر.
(٤) ينظر: حجة الله البالغة، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م)، (١/ ١٤٨) نقلًا عن رسالة أبي داود لأهل مكة.
(٥) الرحلة في طلب الحديث، أبو بكر أحمد بن لي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، (ص١٢٧).

كما اهتموا بالسند، وفحصوا أحوال الرواة، خاصةً بعد حدوث الفتنة، يقول محمد بن سيرين- رحمه الله-: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"(١).

وليس هذا فحسب؛ بل أسرعوا إلى من بقي من الصحابة- رضوان الله عليهم-، يسألونهم عمَّا يسمعون من الأحاديث، وهل هي صحيحة عن رسول الله- ﷺ-؟، أم هي كذبٌ وافتراء؟، يقول الأوزاعي- رحمه الله-: "كنَّا نسمع الحديث؛ فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الرهم الززائف على الصيارفة، فما عرفوا منه أخذنا، وما تركوا تركنا"(٢). ويقول أبو العالية: "كنَّا نسمع بالرواية عن أصحاب رسول الله- ﷺ-، فما نرضى حتى أتيناهم فسمعنا منهم"(٣).

كما وضعوا مؤلفاتٍ خصصوها للضعفاء والمتروكين من رواة الحديث، وأدرجوا فيها أسماء الوضاعين، وأوصافهم، وأقوال العلماء في نقدهم وتجريحهم، وذلك ككتب الضعفاء، للإمامان البخاري والنسائي، وغيرهما، كما أدرجوا الوضاعين في كتب التاريخ، التي صُنفت في أسماء الرجال وأخبارهم، مثل: "تاريخ البخاري"، و"تاريخ بغداد" للخطيب البغدادي، و"تاريخ دمشق" لابن عساكر، و"المنتظم" لابن الجوزي(٤).

ولم يكتف العلماء بتسجيل أسماء هؤلاء الكذَّابين الوضَّاعين في الكتب فحسب؛ بل نجدهم يجمعون أكاذيبهم ويدونونها، لا بقصد أن يقرأها الناس؛ بل ليتجنبها الناس، ولهذا نجدهم قد جمعوا ما تناثر في كتب مَن سبقوهم من الموضوعات؛ فأودعوها أسفارًا

(١) صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، المقدمة، (١/١٥).
(٢) الموضوعات، لابن الجوزي، (١/ ١٠٣).
(٣) الرحلة في طلب الحديث، الخطيب البغدادي، (ص ٩٣).
(٤) ينظر: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، محمد بن إسماعيل بت صلاح بن محمد الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهينم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م)، (١/ ٤٦- ٤٧).

أشهروها بين الناس، وفيها ما هو خاص بالأحاديث الموضوعة، وتبلغ أربعين مؤلفًا تقريبًا [(١)]، ولعل من أبرزها: كتاب الموضوعات، لابن الجوزي، والذي يُعد أكبر كتب الموضوعات وأشهرها، والذي تناول فيه صاحبه ما ورد من الأحاديث التي يعتقد أنها موضوعة في: "الكامل لابن عدي"، وكتب "الضعفاء لابن حبان، والعقيلي والأزدي، ومعاجم الطبراني الكبير والأوسط والصغير"[(٢)] .

❁❁❁❁❁

المبحث الرابع

ضوابط عامة لمعرفة الحديث الموضوع:

نتناول في هذا المبحث بعض الضوابط التي وضعها علماؤنا الأجلَّاء لمعرفة الحديث الموضوع؛ حتى يعرف الناس الصحيح من السقيم، ولا يختلط الحابل بالنابل؛ حيث إنَّ الأحاديث الموضوعة أضرَّت بجوانب كثيرة من الأمور الاعتقادية والعبادية والسلوكية، والفكرية والاجتماعية في حياة المسلمين، وكدَّرت صفاء الإسلام ونقاءه [(٣)].

كما شوَّهت حقيقته عند كثيرٍ من المسلمين الموالين للإسلام، والبعيدين عنه؛ فيتخذ أولئك الضالون من تلك الأكاذيب المنسوبة زورًا إلى سيدنا رسول الله- ﷺ- تُكْأَةً لهم للنيل من الدين الحق، ووسيلة للغَمز من مقام الرسول الكريم- ﷺ-، وسبيلًا للهُزء بالإسلام الحنيف الذي أنار اللهُ به العقول، وأخرج به الناسَ من الظلمات إلى النور[(٤)].

(١) ينظر: أصول الحديث. علومه ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، دمشق، ط١، دون تاريخ، (ص٤٣٥).

(٢) ينظر: الموضوعات، لابن الجوزي، مقدمة المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان.

(٣) ينظر: المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، علي القاري الهروي المكي، في مقدمة المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، (ص٦)

(٤) ينظر: المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية، (ص٦).

ونبدأ بما جاء عن الإمام ابن قيم الجوزية- رحمه الله- في كتابه القَيِّم: (المنار المنيف في الصحيح والضعيف)، أنه قال: "سئلتُ: هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابطٍ من غير أن يُنظر في سنده؟ قلتُ: هذا سؤالٌ عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السنن والآثار، ومعرفة سيرة رسول الله- ﷺ-، وهديه فيما يأمر به، وينهى عنه، ويخبر عنه، ويدعو إليه، ويحبه ويكرهه، ويشرعه للأمة، بحيث كأنه مخالط للرسول- ﷺ- كواحدٍ بين أصحابه، فمثل هذا يعرف من أحوال الرسول- ﷺ-، وهديه وكلامه، وما يجوز أن يُخبر به، وما لا يجوز؛ ما لا يعرفه غيره، وهذا شأن كل متبع مع متبوعه، فإن للأخصِّ به، الحريص على تتبع أقواله وأفعاله من العلم بها، والتمييز بين ما يصح أن يُنسب إليه، وما لا يصح، ما ليس لمن لا يكون كذلك، وهذا شأن المقلدين مع أئمتهم، يعرفون أقوالهم ونصوصهم ومذاهبهم، والله أعلم" [(١)].

ويعلق صاحب أسنى المطالب على كلام ابن القيم بقوله: "وهذا الجواب صحيح بالنظر للحديث الموضوع والمنكر والمخالف للشريعة المطهرة، وأما الحديث الموضوع من حيث هو؛ فمنه- أي من الحديث الموضوع- ما يخالف الشريعة، ومنه الذي معناه صحيح، وهذا ما لا يُعرف إلا بمعرفة الإسناد، فلا بد من النقل، وقد نُقل كل ما وُضع في السابق؛ فلتُراجَع كتبُ القوم"[(٢)].

ثم يُكمل ابن القيم إجابته للسائل، ويُنبه على أمورٍ كلية، يُعرف بها كون الحديث موضوعًا، ولعل من أبرزها ما يلي[(٣)]:

١- اشتماله على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول الله- ﷺ-، وهي كثيرة جدًّا، كقوله في الحديث المكذوب: "من قال: لا إله إلا الله؛ خلق الله من

(١) المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية، (ص٤٠).
(٢) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، أبو عبد الله محمد درويش الحوت البيروتي، رتبه: ابنه عبد الرحمن بن محمد درويش الحوت البيروتي، حققه وخرج أحاديثه: محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار الكتاب العربي، ط٢، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، (ص٢٧١٠).
(٣) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ابن قيم الجوزية، (ص ص٤١-١٠٥).

تلك الكلمة طائرًا له سبعون ألف لسانٍ، لكل لسان سبعون ألف لغةٍ، يستغفرون اللهَ له"

٢- ومنها: تكذيب الحس له، كحديث: "الباذنجان لما أُكل له"

٣- ومنها: سماجة الحديث، وكونه مما يُسخر منه، كحديث: "لو كان الأرز رجلًا؛ لكان حليمًا، ما أكله جائع إلا أشبعه" فهذا من الكلام السمج البارد، الذي يُصان عنه كلام العقلاء، فضلًا عن كلام سيد الأنبياء، ﷺ.

٤- ومنها: مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصحيحة مناقضةً بينةً؛ حيث إن كل حديث يشتمل على فسادٍ، أو ظلم، أو عيب، أو مدح باطل، أو ذم حق، أو نحو ذلك؛ فرسول الله- ﷺ- منه برىء. ومن هذا الباب: أحاديث مدح مَن اسمه أحمد أو محمد، وأن كل مَن يُسمى بهذه الأسماء لا يدخل النار، وهذا مناقضٌ لما هو معلوم من دينه- ﷺ- أن النار لا يُجار منها بالأسماء والألقاب، وإنما النجاة منها بالإيمان والأعمال الصالحة.

٥- ومنها: أن يُدَّعى على النبي- ﷺ- أنه فعل أمرًا ظاهرًا بمحضرٍ من الصحابة كلهم، واتفقوا على كتمانه، ولم ينقلوه، كما يزعم أكذب الطوائف أن النبي- ﷺ- أخذ بيد علي- رضي الله عنه- بمحضرٍ من الصحابة كلهم، وهم راجعون من حجة الوداع؛ فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع؛ ثم قال: "وصيي وأخي، والخليفة من بعدي؛ فاسمعوا له وأطيعوا". ثم اتفق الجميع على كتمان ذلك، وتغييره، ومخالفته؛ فلعنة الله على الكاذبين.

٦- ومنها: أن يكون باطلًا في نفسه؛ فيدل بطلانه على أنه ليس من الرسول- ﷺ-، كحديث: "المجرة التي في السماء في عَرَق الأفعى التي تحت العرش".

٧- ومنها: أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء- عليهم السلام-، فضلًا عن كلام رسول الله- ﷺ-، الذي هو وحي يوحى، كحديث: "عليكم بالوجوه الملاح، والحدق السود، فإن الله يستحي أن يُعذب مليحًا بالنار". فلعنة الله على واضعه الخبيث.

٨- ومنها: أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا، مثل قوله: "إذا كانت سنة كذا وكذا؛ وقع كيت وكيت، وإذا كان شهر كذا وكذا؛ وقع كيت وكيت"، كقول الكذَّاب الأشر: إذا انكسف القمر في محرم؛ كان الغلاء والقتال، وشُغل

السلطان، وإذا انكسف في صفر؛ كان كذا وكذا...واستمر الكذَّاب في الشهور كلها.

٩- ومنها: أن يكون الحديث بوصف الأطباء والطُّرقية أشبه وأليق، كحديث: "الهريسة تشد الظهر".

١٠- ومنها: أحاديث العقل، وكلها كذب، كقوله: "لما خلق اللهُ العقلَ؛ قال له: أقبل فأقبل؛ ثم قال له: أدبر فأدبر؛ فقال: ما خلقتُ خلقًا أكرم عليَّ منك، بك آخذ، وبك أُعطي".

١١- ومنها: الأحاديث التي يُذكر فيها الخضر وحياته، وكلها كذب، ولا يصح في حياة الخضر حديثٌ واحد.

١٢- ومنها: أن يكون الحديث مما تقوم الشواهد الصحيحة على بطلانه، كحديث: "عُوْج بن عُنُق الطويل"، الذي قصد واضعه الطعن في أخبار الأنبياء، فإن في هذا الحديث أن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلثمائة وثلاثة وثلاثين ذراعًا.

١٣- ومنها: مخالفة الحديث الصريح في القرآن، كحديث مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن في الألف السابعة.

١٤- ومنها: أحاديث صلوات الأيام والليالي، كصلاة يوم الأحد، وليلة الأحد، ويوم الإثنين، وليلة الإثنين...إلى آخر الأسبوع، كل أحاديثها كذب.

١٥- ومنها: أحاديث ليلة النصف من شعبان، كحديث: "يا علي، من صلى ليلة النصف من شعبان مائة ركعةٍ بألفِ (قل هو الله أحد)؛ قضى الله له كل حاجة طلبها تلك الليلة".

١٦- ومنها: ركاكة ألفاظها، وسماجتها، بحيث يمجها السمع، ويدفعها الطبع، ويسمج معناها للفَطِن، كحديث: "أربعٌ لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر".

١٧- ومنها: أحاديث ذم الحبشة والسودان، كلها كذب.

١٨- ومنها: أحاديث ذم الترك، وذم الخصيان، وذم المماليك، كلها كذب.

١٩- ومنها: ما يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلم بها أنه باطل، مثل حديث: وضع لجزية عن أهل خيبر، وهو باطل من عشرة أوجه [(١)].

(١) ذكرها ابن القيم في: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، (ص١٠٢).

٢٠- ومنها: أحاديث الحمام- بالتخفيف-، لا يصح منها شيء، كحديث: "كان يُعجبه النظر إلى الحَمَام".

٢١- ومنها: أحاديث اتخاذ الدجاج، كحديث: "الدجاج غنم فقراء أمتي".

٢٢- ومنها: أحاديث ذم الأولاد، وكلها كذب من أولها إلى آخرها، كحديث: "لو يُربِّي أحدكم بعد الستين ومائة جرو كلب؛ خيرٌ له من أن يُربي ولدًا".

٢٣- ومنها: حديث الاكتحال يوم عاشوراء، والتزين بالأدهان، والتطيب، فهو من وضع الكذَّابين، وقابلهم آخرون فاتخذوا يوم عاشوراء يوم تألم وحزن، فالطائفتان مبتدعتان، خارجتان عن السنة.

٢٤- ومنها: ذكر فضائل السور وثوابه، كحديث: "من قرأ سورة كذا؛ فله أجر كذا، من أول القرآن إلى آخره"

وهكذا انتهى ما ذكره الإمام ابن القيم

وجديرٌ بالذكر أن ابن القيم- رحمه الله- لم يكتف بذكر ذلك فقط؛ بل إنه توسع في شرح هذه الضوابط، وأورد بعدها جملةً من الموضوعات المختلفة، وهذه الضوابط الجامعة النافعة، وتلك الأمارات الصادقة الساطعة تُعد من أفضل ما يُبَصِّر المسلم، وطالب العلم بمعرفة الحديث الموضوع، ويُنشيء لديه اليقظة والحس السليم فيما يُردُّ- أو يُتوقف فيه على الأقل- من الأحاديث التي قذف بها الخرَّاصون بين الناس، وإن أدنى ما في هذه الأمارت والضوابط من الفائدة، أنها ترسم في ذهن العالم والمتعلم مقياس الحديث الصحيح، ومقياس الحديث المكذوب، ومَن ظفر بمثل هذا في ثقافته، أو في علمه؛ فقد ظفر بعلمٍ عظيمٍ، وغُنمٍ جسيم[1].

(١) ينظر: لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، (ص ص ٢٤٦- ٢٥١).

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث، أجد أنه من الواجب عليَّ تلخيص أبرز ما توصل إليه البحث من نتائج، وبيان ذلك فيما يلي:

١- الحديث الموضوع بأنه: الحديث الذي لم يصدر عن النبي- ﷺ- قولًا، أو فعلًا، أو تقريرًا، وأُضيف إليه خطأً، أو عمدًا، أو جهلًا، أو كيدًا.

٢- استخدم العلماء في تعريفهم بالحديث الموضوع ألفاظًا متعددة؛ لتنبيه المسلمين، وتحذيرهم منه؛ فنجدهم يقولون- مثلًا-: (حديث موضوع، باطل، كذب، لا أصل له، لا أصل له بهذا اللفظ، ليس له أصل، لا يصح، لا يثبت، لم يصح في هذا الباب شيءٌ).

٣- إن أغلب علماء الحديث رفضوا رواية واضع الحديث بعد توبته، ولعل السبب في عدم قبول رواية واضع الحديث بعد توبته، يكمن في الزجر والتغليظ والمبالغة في الاحتياط للحديث النبوي.

٤- اتفق العلماء والمحدِّثون على أنه تحرم رواية الحديث الموضوع مع العلم بوضعه، سواء كان في الأحكام أو القصص، أو الترغيب والترهيب، ونحوها، إلا مُبيِّنًا وضعه.

٥- كان للشيعة النصيب الأكبر في وضع الحديث؛ حيث إنهم بالغوا في وضع الأحاديث، خاصةً فيما يؤيد بدعتهم، ولذا فقد حذَّر منهم العلماء والأئمة.

٦- لقد أضرَّت الأحاديث الموضوعة بجوانب كثيرة من الأمور الاعتقادية والعبادية والسلوكية، والفكرية والاجتماعية في حياة المسلمين، وكدَّرت صفاء الإسلام ونقاءة، كما شوَّهت حقيقته عند كثيرٍ من المسلمين الموالين للإسلام، والبعيدين عنه؛ فيتخذ أولئك الضالون من تلك الأكاذيب المنسوبة زورًا إلى سيدنا رسول الله- ﷺ- تُكْأَةً لهم للنيل من الدين الحق، ووسيلة للغَمز من مقام الرسول الكريم- ﷺ-، وسبيلًا للهُزء بالإسلام الحنيف الذي أنار اللهُ به العقول، وأخرج به الناسَ من الظلمات إلى النور.

٧- قام المحدِّثون الجهابذة من أول يومٍ نبتت فيه الأهواء، وشاعت فيه النقولات، بواجبهم العلمي والديني في كشف الأباطيل والموضوعات، وتعرية المبطلين والوضَّاعين، وهتك أستارهم، وتبين عوراتهم، وميزوا للناس الصحيح من الموضوع.

التوصيات:

١- أوصي بحفظ اللسان، وعدم الخوض في الباطل، وتحري الصدق، وعدم نقل الأخبار دون تريث وتثبت، خاصةً إذا كان الخبر يختص بمقام رسول الله- ﷺ-.

٢- أوصي بعقد دوراتٍ تدريبية لخطباء المساجد، والأئمة، والوعاظ؛ بهدف تدريبهم على كيفية التعامل مع الأحاديث الموضوعة، والروايات الإسرائيلية، وتجنب الاستشهاد بها في خطبهم ودروسهم.

المصادر والمراجـــع

م:	المصدر (أو المرجع).
١	**القرآن الكريم.**
٢	**الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**، عبد الله الحسين إبراهيم الجورقاني الهمذاني، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، إدارة البحوث الإسلامية والدعوة والإفتاء بالجامعة السلفية بباريس، فرنسا، ط١، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
٣	**الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة**، أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الحنبلي، المعروف بابن بطة العُكبري، تحقيق: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجر، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).
٤	**أحوال الرجال**، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار النشر: حديث أكاديمي- فيصل آباد، باكستان، ط١، دون تاريخ.
٥	**الأسرار المرفوعة**، علي القاري الهروي، تحقيق: محمد لطفي الصباغ، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، (١٣٩١هـ).
٦	**أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب**، أبو عبد الله محمد درويش الحوت البيروتي، رتبه: ابنه عبد الرحمن بن محمد درويش الحوت البيروتي، حققه وخرج أحاديثه: محمود عبد القادر الأرناؤوط، دار الكتاب العربي، ط٢، (١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).
٧	**الإصابة في تمييز الصحابة**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، (١٤١٢هـ).

٨	**أصول الحديث. علومه ومصطلحه،** محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، دمشق، ط١، بدون تاريخ.
٩	**تاريخ دمشق،** أبو القاسم علي بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
١٠	**تأويل مختلف الحديث،** عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد عبد الرحيم، دار الفكر، دمشق، ط١، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
١١	**تدريب الراوي،** جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).
١٢	**التقييد والإيضاح،** عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، (١٤٠٤هـ).
١٣	**تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة،** أبو الحسن علي بن محمد بن عرّق الكناني، تحقيق: عبد الله الوهاب بن عبد اللطيف، وعبد الله محمد صديق الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
١٤	**تهذيب اللغة،** محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، (٢٠٠١م).
١٥	**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار،** محمد بن إسماعيل بت صلاح بن محمد الكحلاني ثم الصنعاني أبو إبراهينم عز الدين المعروف كأسلافه بالأمير، تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
١٦	**الجرح والتعديل،** أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،

	(١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م).
١٧	**حجة السنة وتاريخها**، الحسين شواط، حقوق الطبع محفوظة للجامعة الأمريكية العالمية، ط١، (١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م).
١٨	**حجة الله البالغة**، أحمد بن عبد الرحيم بن الشهيد وجيه الدين بن معظم بن منصور المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي، تحقيق: السيد سابق، دار الجيل للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، (١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م).
١٩	**الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كنيته**، محمد لطفي الصباغ، طبع المكتب الإسلامي، بيروت، ط٧، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).
٢٠	**الرحلة في طلب الحديث**، أبو بكر أحمد بن لي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).
٢١	**السنة ومكانتها في التشريع**، مصطفى السباعي، طبع المكتب الإسلامي/ بيروت، ودار الوراق/ الرياض، ط١، (١٤١٩هـ/ ١٩٩٨).
٢٢	**سير أعلام النبلاء**، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٠، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
٢٣	**شرح مذاهب أهل السنة**، عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين، تحقيق: عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة للنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).
٢٤	**صحيح مسلم بشرح النووي = المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، (١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م).
٢٥	**ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني في مصطلح الحديث**، محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٣، (١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

٢٦	**علوم الحديث**، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق، ط٣، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).
٢٧	**الفرق القديمة والمعاصرة في التاريخ الإسلامي**، محمد حسن بخيت، مكتبة آفاق للطباعة والنشر، ط٣، (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م).
٢٨	**قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث**، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار النفائس، بيروت، ط٢، (١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).
٢٩	**القاموس المحيط**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، (١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م).
٣٠	**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، جمال الدين القاسمي الدمشقي، تحقيق: محمد بهجة البيطار، تقديم: محمد رشيد رضا، طبعة دار النفائس، بدون رقم طبعة، وبدون تاريخ طبعة.
٣١	**كشف الخفاء ومزيل الإلباس**، إسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).
٣٢	**الكفاية**، الخطيب البغدادي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ((دكن) الهند، ط١، (١٣٥٧هـ).
٣٣	**لمحات من تاريخ السنة وعلوم الحديث**، عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٤، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).
٣٤	**المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م).
٣٥	**المسند الصحيح المختصر بنقل العدل إلى رسول الله- ﷺ-، المشهور بصحيح مسلم**، ل: مسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري

	النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (١/ ١٤).
٣٦	**المصنوع في معرفة الحديث الموضوع**، علي القاري الهروي المكي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، طبع مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٥، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
٣٧	**معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).
٣٨	**المقاصد الحسنة في بيان كثيرٍ من الأحاديث المشتهرة على الألسنة**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن محمد السخاوي، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م).
٣٩	**الملل والنحل**، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع، ط١، بدون تاريخ.
٤٠	**المنار المنيف في الحديث الصحيح والضعيف**، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١، (١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).
٤١	**منهاج السنة النبوية**، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، طبعة بولاق، وطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، طبعة سنة (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).
٤٢	**منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة**، عثمان بن علي حسن، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٧م.

٤٣	**منهج النقد في علوم الحديث**، نور الدين عتر، طبع دار الفكر المعاصر/ بيروت، ودار الفكر/ دمشق، ط٣، (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).
٤٤	**الموضوعات**، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط٢، (١٣٨٦هـ).